أثر الضرائب كآلية من آليات السياسة المالية على ترقية الموارد المالية للجماعات المحلية

دراسة حالة ولاية البيض خلال الفترة 2016-2018

The impact of taxes as a financial policy mechanism on upgrading the financial resources of local communities

El Bayadh State Case Study 2016-2018

رملي محمد

جامعة مولاى الطاهر سعيدة – الجزائر

mohamed.ramli@univ-saida.dz

وسعي رابح*

جامعة مولاى الطاهر سعيدة – الجزائر

rabah.ouessai@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/02 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/19 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الضرائب كآلية السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة على موارد الجماعات المحلية وخاصة الولاية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والقيام بقراءة تحليلية وصفية لعوائد المالية من الضرائب والرسوم من البلدية إلى الولاية حسب كل نوع وحسب كل وعاء خلال الفترة 2016-2018.

توصلت الدراسة إلى أن للضرائب أثر بالغ ما إن تمكنت السلطات المعنية من تحصيلها على ميزانية البلدية، كما توصلت أيضا إلى وضوح العجز للقطاع الصناعي على مستوى بلديات ولاية البيض بحيث نسبة التحصيل جد محتشمة وهذا راجع للطابع الزراعي السائد في الولاية.

الكلمات المفتاحية: ولاية؛ بلدية؛ ضرائب؛ رسوم؛ وعاء الضريبي.

التصنيف: H24، H25.

Abstract:

This study aims to identify the impact of taxes as the mechanism of fiscal policy adopted by the state on the resources of local communities, especially the state. To achieve this goal, we have relied on a descriptive analytical approach, and a descriptive analysis of the financial returns from taxes and fees from the municipality to the state according to each Type and according to each pot during the period 2016-2018.

The study found that taxes have a significant impact once the concerned authorities are able to collect them on the municipality's budget, and it has also found the deficit of the industrial sector at the level of the municipalities of El Bayadh, so that the collection rate is very modest, and this is due to the agricultural character prevailing in the state.

Keywords: state, municipality, taxes, fees, tax base

Jel Classification Codes: H24, H25.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن تجسيد الاستقلالية المالية لابد أن تتمتع الجماعات المحلية بموارد مالية ذاتية التي حددها المشرع على سبيل الحصر في قانوني البلدية والولاية، الأمر الذي يحد من هذه الاستقلالية، الذي يعتبر أحد أسباب عدم كفاية التمويل الذاتي والمحلي، الأمر الذي يؤدي بالهيئات المحلية اللجوء لطلب الإعانات والقروض المالية لتلبية حاجاتها، لكن على الرغم من تمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية التي تم تكريسها قانونا، لكنها ليست مطلقة بل نسبية إذ ترد عليها مجموعة من القيود أهمها الرقابة الممارسة على ماليتها، التي تهدف إلى الحفاظ على المال العام واستخدام مواردها حتى تتمكن من تحصيلها وتوزيعها توزيعا عادلا من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لها.

إن مصادر تمويل الجماعات المحلية تتعدد وتختلف بين مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، وتعتبر الجباية المحلية والمشكلة من مجموعة الضرائب والرسوم أهم مصادر من مصادر تمويل الجماعات المحلية.

1.1. الإشكالية: سنحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما أثر الضرائب كآلية من الآليات السياسة المالية على ترقية موارد الجماعات المحلية؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- ✓ تتمثل الجماعات المحلية في وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، ولها مصادر تمويل داخلية وخارجية؛
- ✓ تعتبر الضرائب والرسوم من أهم الموارد الداخلية للجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

3.1. الهدف من الدراسة:

إن الهدف الذي سنحاول إبرازه في ثنايا هذه الدراسة ينبع من خلال عدد من المنطلقات نظرية وعلمية وتطبيقية أهمها هو تأكيد دور الذي تلعبه الضرائب في ترقية موارد الجماعات المحلية.

4.1. المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة عن إشكاليتنا المطروحة.

5.1. خطة الدراسة: سنحاول تغطية دراستنا هذه من خلال أربعة محاور التالية:

- ✓ **المحور الأول:** السياسة المالية.
- ✓ **المحور الثاني:** الضرائب كمصدر لتمويل الجماعات المحلية.
- ✓ **المحور الثالث:** الجماعات المحلية.
- ✓ **المحور التطبيقي:** مدى مساهمة الضرائب في ترقية موارد بلديات ولاية البيض خلال الفترة 2016-2017-2018 : دراسة حالة مركز الضرائب لولاية البيض.

6.1. حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال السنوات 2016-2017-2018 ،غير أن المديرية لم تتكرم علينا بالمعطيات خلال السنوات 2019،2020.
- ✓ **الحدود المكانية** : ولاية البيض.

2. السياسة المالية:

2.1. مفهوم السياسة المالية:

يمكن التعبير في السياسة المالية بأنها:"استخدام أنشطة حكومية مالية معنية في تنمية واستقرار الاقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض المالية، الميزانية العامة، النفقات العامة ... الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية وضوابط الائتمان (الواحد، 1993)

كما تعرف بأنها:" تعبر عن البرنامج الذي تخططها الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيراديتها وبرامجها لإحداث أثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع (خليل، 1982).

2.2 . أهداف السياسة المالية:

"**للسياسة** المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة .نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ **التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية:**

يملك المجتمع في الخطة معينة مجموعة من الموارد التي تتصف بأنها محدودة ونافذة وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل الإنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

- ✓ **التوزيع العادل للثروات والدخل:**

أن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولى للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

- ✓ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من استقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، تضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية، وتنشأ فيها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك في طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

- ✓ **التوازن المالي:** يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

- ✓ **التوازن العام:**

التوازن بين المجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة متنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب (محمد، 2010).

3.2. أدوات السياسة المالية:

✓ **النفقات العمومية:**

" تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية وبالتالي يمكن تعريفها على أنها: " هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع الحاجة عامة " (الضيف، 2017)، ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي:

- **استعمال مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة للممارسة نشاطها ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة والولاية، البلدية، وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
- **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما :

- المبرر الوحيد للنفقات العامة هووجود حاجات عامة تتولى الدولة أوالهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة،
- إذا كان الإنفاق العام يهدف إلى نفع خاص فانه يخرج من إطار النفقات العامة لأنه يعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب ويمكن تقسيمها.

- **التقسيم الوضعي للنفقات العامة:** تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى:

- **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن.
- **نفقات الاجتماعية:** هي نفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تشمل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى تنمية الاجتماعية للأفراد.
- **نفقات الاقتصادية:** هي نفقات التي تتعلق بقيام دولة بخدمات تحقيق للأهداف الاقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل والري ... الخ.

- **التقييم الاقتصادي للنفقات العامة:** تقسم النفقات العامة وفقا لعدة معايير يمكن إيجادها كما يلي :

❖ حسب تكرارها الدوري: تقسم إلى :

- **نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي يمكن صرفها دوريا كل فترة زمنية (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.
- **نفقات غير عادية:** هي تلك النفقات التي لا يتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

❖ من حيث أثارها الاقتصادية: تنقسم إلى:

- **نفقات المنتجة:** إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- **نفقات غير منتجة:** إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- **نفقات ناقلة:** تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.
- **نفقات غير ناقلة:** يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من أموال أو الخدمات كنفقات الأشغال العمومية.

✓ **الإيرادات العمومية:**

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة، والتي تعتبر تحولا للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يمكن تعريفها على أنها:

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" وتشمل على:

- **إيرادات الدولة من أملاكها:**

تحصل الدولة على جزء من إيرادتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، ودور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد ويقسم الدومين إلى قسمين:

❖ **الدومين العام**: تتكون من أموال الدولة المعدة لاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ.

❖ **الدومين الخام**: يتكون من أموال الدولة لاستغلال التجاري مثل: المصانع، الفنادق، وسائل النقل وتخضع لقانون المدني ويقسم إلى:

- **الدومين العقاري**: يتكون من الأراضي الزراعية والغابات.
- **الدومين الصناعي والتجاري**: يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة
- **الدومين المالي**: يقصد به محفظة الدولة من أوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها والتي تحصل منها على أرباح ضمن إيرادات الدولة من أملاكها، وبعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص.

- **الرسم**: هو مبلغ نقدي يدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطان والمجتمع.
- **الضرائب**: اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة العامة.

3.3. الضرائب كمصدرلتمويل الجماعات المحلية:

✓ **تعريف الضريبة:** عرفها الفقيه الفرنسي جنز JESE بأنها:

" استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة " (مراد، 1962)" هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قداراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة، وبشكل نهائي دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".

✓ **خصائص الضريبة:**

- **الضريبة التزام النقدي:**"خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينيا ذلك نتيجة العدم سيادة الاقتصاد النقدي , ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي , وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها " (البطريق، 2001)
- **الضريبة فريضة جبرية:**" الضريبة تفرض جبرا ،أي أن المكلف ليس حرا في دفعها , بل أن السلطات العامة هي تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد , وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية " (عباس، 2004)
- **الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:**"الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع لمقدرة مالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة عن الأفراد وفق قدرتهم التكليفية" (الطاهر، 2009).

- **تفرض الضريبة بلا مقابل:**"المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به ، فهو يدفع الضريبة بصفته الجماعة السياسية وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يفيد منها، بل على العكس أنه يفيد واحدا من الجماعة من الإيرادات على المرفق العام.
- **هدف الضريبة تحقيق المنفقة:** هذه الصفة أبرز علامات التطور الذي مرت بها الضريبة فقد رأي الفكر التقليدي هدف الضريبة الأساسي في الإيرادات المالية.

✓ **مبادئ الضريبة:** تعني بالمبادئ العامة تلك الأسس والقواعد التي يتوجب مراعاتها عند الفرض الضريبة وأهم هذه المبادئ:

- **العدالة:** هي مساهمة كل عضو من أعضاء المجموعة في الأعباء الضريبة حسب مقدرته على الدفع، ويمكن معاملة أصحاب الدخول بالتساوي في الدفع، ويمكن التفريق بين الدخول بناءا على أوضاع المعيشية والتزاماتهم.
- **مبدأ الكفاءة:** تعنى أن تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة وبالتالي للاقتصاد في النفقات الإدارية لتحصيل الضريبة، وهذا يعني عدم وجود نظام معقد ويحتاج إلى تكاليف عالية في الجباية.
- **مبدأ اليقين:** تكون الضريبة معلومة واضحة بالنسبة للممول بشكل يقيني لا غموض فيه ولا تحكم، وذلك بأنه من الأهمية بمكان الفرد المخاطب القاعدة الضريبة مدى التزامه بها على وجه التحديد وبصورة واضحة حتى يحدد موقفه المالي ويعرف ما مدى ما يلتزم به من الضرائب" (الوادي، 2004) .
- **مبدأ الملائمة:**"يتعلق هذا المبدأ بكيفية تحصيل الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها ، وبالتالي يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية.
- **مبدأ البساطة:** يرتبط هذا المبدأ بالبساطة التي يجب أن تتمتع بها الضرائب المفروضة من جانب القائمين على إدارتها ومن جانب ببساطة الفهم لدافع الضريبة، بحيث أن لا يكون والتشريعات الضريبية معقدة.
- **مبدأ التوزيع:** هذا يتطلب فرض أكثر من ضريبة من قبل الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إيرادات أوفر للدولة وعدالة أكبر بين فئات المجتمع المختلفة بالإضافة إلى درجة الخطر وعدم التأكد بالنسبة للدولة تكون قليلة" (الحميد، 2005)
- **مبدأ المرونة:** يعني أن يكون هناك درجة من الاستجابة إلى الضرائب المفروضة للمتغيرات في النشاط الاقتصادي , وقد تكون هذه المرونة من خلال مفهومين، المفهوم الأول هو أن تكون هناك استجابة تلقائية للضرائب القائمة مع تغيرات مستوى النشاط الاقتصادي دون أن تضطر الدولة إلى تغيير هيكل النظام الضريبي بفرض ضرائب جديدة أو تغيير معدلات الضرائب القائمة، أما المفهوم الثاني هو أن يكون لدى الدولة الإمكانية الكافية وبالسرعة اللازمة لمواجهة هيكل الضرائب القائم في الاقتصاد والتعديل.

4.3. أهداف الضريبة (بوزيدة، 2007):

✓ **الأهداف الاقتصادية:** الهدف الاقتصادي يتمثل في كون الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي البعيد من التضخم أو الانكماش .حيث تقوم الضريبة بالقضاء على التضخم عن طريقة امتصاص الفائض من الكتلة النقدية ، كما تعمل على المحافظة على النقد الوطني وذلك بالتحكم في مستوى الأسعار ، كما تعمل الدولة على توجيه الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي تريد تطويرها كالسلع ذات الاستهلاك الواسع عن طريق منح إعفاءات ضريبة لهذه الفروع أو بفرض ضرائب أقل من الفروع الأخرى ، كما أنها تعمل على تشجيع بعض أنواع المشاريع

وخاصة الإستراتيجية التي تعفي من الضرائب كليا مثل: شركة النفط الوطني أو جزئيا كما تقوم على الحد من بعضها عن طريق رفع معدلات الضرائب عليها.

- ✓ **الأهداف المالية:** تهدف الضريبة إلى ضمان مد الخزينة العامة بحصيلة وفيرة من الأموال تمكنها من تغطية الإنفاق العام، فنحن نعلم أن أي التزام بنفقة لابد أن يكون له مصدر تمويل فالضرائب تعد من أهم هذه المصادر خاصة في الدول النامية، كون اقتصادها يتمتع بعدم وجود جهاز إنتاجي فعال، لذلك فان الغرض من فرض الضريبة أو بالأحرى من أي نظام ضريبي هو الوصول إلى تحقيق المردودية المالية التي تشكل الهدف التقليدي لهذا النظام من أجل الوصول إلى التوازن في ميزانية الدولة.
- ✓ **الأهداف الاجتماعية:** تعتبر الأهداف الاجتماعية من الأسباب القديمة التي أدت إلى فرض الضرائب أين ذكر آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم" أن من أركان التنظيم الضريبي الأمثل هو ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية، ومحاولة خلق توازن اجتماعي بين الأفراد المجتمع، حيث يتم بواسطة خدمة الطبقة الفقيرة في المجتمع وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على سلع الكمالية مثلا : كذلك توزيع المداخيل بين المواطنين وتقليل الفوارق الاجتماعية.

4. الجماعات المحلية:

1.4. ماهية الجماعات المحلية:

" الجماعات المحلية والبلدية والولاية تابعين في إطار أحكام المادتين 15 و16 من الدستور ومعرفة بالقانونين 08/09 و09/90 المؤرخين في 07 أفريل 1990 بحيث هما وسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في الإدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

فالجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي نقوم عليه.

وسميت الإدارة المحلية لتميزها في الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني سميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة وسميت بالحكم المحلي لتمتعها باستغلال واسع من الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان.

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية ، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المتنقلة يتكون التقسيم الإقليمي 48 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدود الإقليمية ومن البلديات والولايات المنصوص عليها القانون وتتكون الولاية من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشمل على:

- ✓ الكتابة العامة؛
- ✓ المفتشية العامة؛
- ✓ الديوان؛
- ✓ الأمانة العامة؛
- ✓ مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية؛
- ✓ رئيس الدائرة؛

كما تشمل البلدية على: المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي " (فيدمة، 2015).

2.4. مهام الجماعات المحلية:

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة والطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة ، التجارة، البريد والمواصلات المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي ومن أبرز مهامها:

✓ **المحافظة على الممتلكات:**

هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام .ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

✓ **المحيط والعمران:**

القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط تجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، فان المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

✓ **النشاط الاجتماعي:**

يتمثل النشاط الاجتماعي في: طلب السكن ،مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل.

5. الطريقة والأدوات:

حتى يتسنى لنا دراسة أثر الضرائب على الموارد المالية للجماعات المحلية ،قمنا بدراسة وصفية للعينة والمتمثلة في ولاية البيض خلال ثلاث سنوات المحصل عليها من قبل 22 بلدية بهدف ملاحظة حجم تدفق الموارد المالية إلى الخزينة وهي مبينة كما يلي:

1.5. تحليل نسبة مساهمة ضريبة الرسم على النشاط المهني TAP حسب كل بلدية:

الجدول رقم 01: يوضح مساهمة ضريبة الرسم على النشاط المهني TAPلكل البلديات ولاية البيض خلال الفترة 2016-2017-2018

	2016	2017	2018
البيض	**131806314**	**75031478**	**180619684**
الرقاصة	**2490182**	**1584628**	**3514682**
ستيتن	**1631230**	**942863**	**1492014**
بريزينة	**50792735**	**9835501**	**45845434**
الغاسول	**1030367**	**849053**	**1280828**
بوعلام	**5030222**	**3437537**	**6695535**
الأبيض سيد الشيخ	**36368186**	**11580603**	**21126380**
عين العراك	**2652457**	**798816**	**536958**
اربوات	**14395366**	**1004995**	**11296198**
بوقطب	**21310241**	**17021158**	**24178884**

الخيثر	3744920	2584252	1676627
الكاف الأحمر	2074427	1687853	7936488
بوسمغون	1512514	965936	1223115
الشلالة	3050503	2207719	1865468
الكراكدة	795552	301043	216602
البنود	17378471	1056324	25649912
الشقيق	1077465	420657	2030611
سيدي اعمر	1448816	1469956	342119
المحرة	13092518	1811034	12860935
توسمولين	1784050	1405793	12700867
سيدي سليمان	185026	513592	363082
سيدي طيفور	1130677	2125904	1024245

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض

الشكل رقم 01: يوضح مساهمة ضريبة الرسم على النشاط المهني TAPلكل البلديات ولاية البيض خلال الفترة 2016-2017-2018

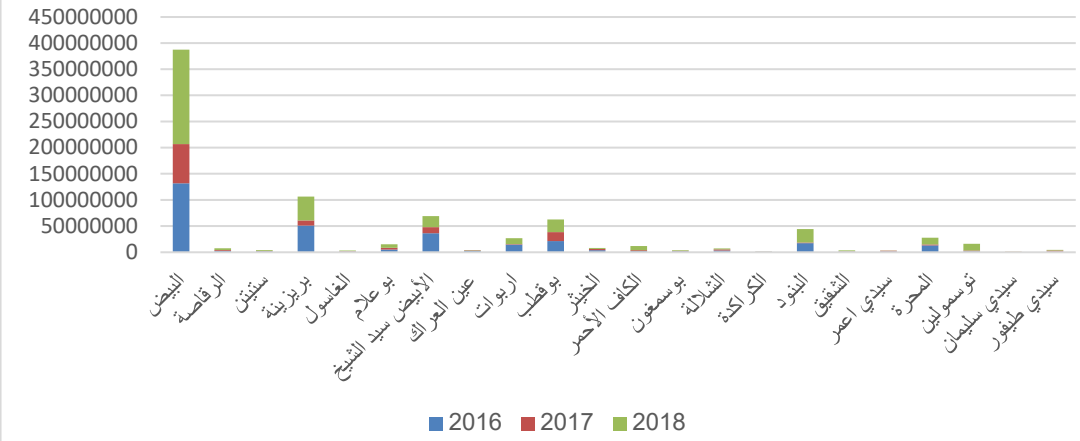

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن أكبر نسبة مساهمة لضريبة الرسم على النشاط المهني TAP هي على مستوى بلدية البيض بقيمة: 180619684 دج ثم بريزينة ثم الأبيض سيد الشيخ، ويرجع السبب إلى نسبة العمالة على مستوى كل بلدية كما يوضح هذا الأخير أن نسبة مساهمة هذه الضريبة على حسب كل بلدية قد ازداد على مر سنوات الدراسة ويرجع السبب إلى زيادة التوظيف خلال السنوات المتتالية بنسبة 40%.

2.5. تحليل نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة IFU حسب كل بلدية:

الجدول رقم 02: يوضح نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة IFU حسب كل بلدية تابعة لولاية البيض خلال سنوات الدراسة 2016- 2017 -2018

	2016	2017	2018
البيض	33181674	37231687	38563305
الرقاصة	1137299	1668666	2003167
ستيتن	197086	314265	492735
بريزينة	2828571	4723088	3190230
الغاسول	1435481	1796984	1201783

بوعلام	1909877	3117131	2674587
الأبيض سيد الشيخ	12338561	14691740	12252645
عين العراك	173679	295475	227984
اربوات	738567	923059	1560517
بوقطب	8783753	9836615	7270395
الخيثر	1449114	1610164	1139653
الكاف الأحمر	152604	2049648	1936376
بوسمغون	2621563	1880561	1996143
الشلالة	1184577	1457648	1450031
الكراكدة	68839	153285	152502
البنود	145477	276490	177795
الشقيق	789412	330340	424271
سيدي اعمر	318685	183808	557179
المحرة	670534	621232	526137
توسمولين	495789	952366	581118
سيدي سليمان	70476	31638	40137
سيدي طيفور	778963	1141116	1237032

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

الشكل رقم02: يوضح مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة IFUالكل البلديات ولاية البيض خلال الفترة 2018-2017-2016

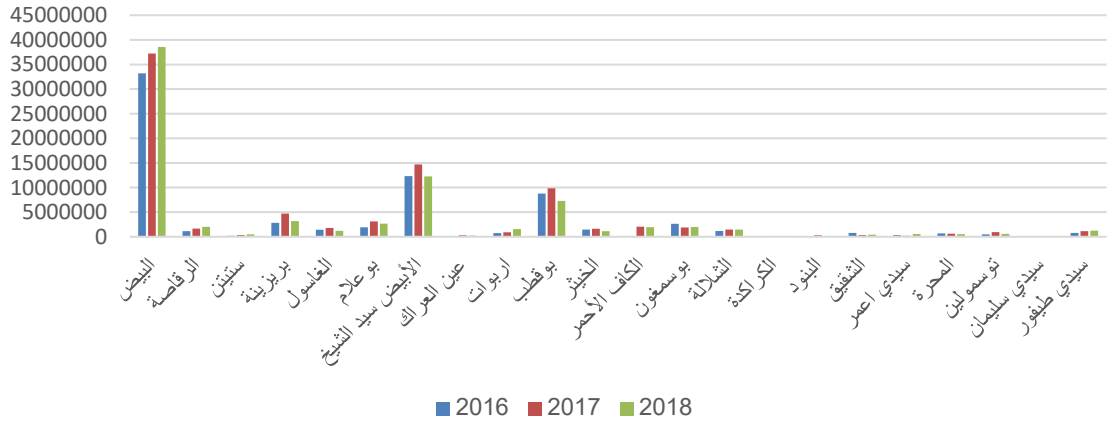

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

من خلال الجدول رقم 02 يتضح لنا أن نسبة المساهمة الأكبر لضريبة الجزافية الوحيدة IFU كان على مستوى كل من البلديات البيض، الأبيض سيد الشيخ، بوقطب، ويرجع السبب إلى نسبة ممارسة النشاط التجاري والحرفي على مستوى هذه البلديات كما لا يفوتنا أن نبين بأن هذه البلديات هي عبارة عن دوائر مقارنة بغيرها، وكانت النسبة الأكبر في مقر بلدية البيض بنسبة تتزايد خلال سنوات الدراسة لتبلغ سنة 2018 مبلغ قدره :37231687.00 دج .وهذا يعكس قلة النشاط التجاري والحرفي عبر البلديات التابعة لمقر الولاية .

3.5.تحليل نسبة مساهمة الضريبة على القيمة المضافة TVA حسب كل بلدية:

الجدول رقم 03 : يوضح نسبة مساهمة الضريبة على القيمة المضافة TVA حسب كل بلدية حسب السنوات 2016-2017-2018

	2016	2017	2018
البيض	19980322	14300921	10684554
الرقاصة	87815	10433	44513
ستيتن	40946	3752	36499
بريزينة	624568	255831	184282
الغاسول	4204	3987	33100
بوعلام	267414	77315	130150
الأبيض سيد الشيخ	3063437	604710	1312360
عين العراك	0	4939	37627
اربوات	37209	20925	39
بوقطب	4692978	3548966	532601
الخيثر	5357	65678	44842
الكاف الأحمر	83986	55190	86301
بوسمغون	3644	1151	5388
الشلالة	35400	5312	216831
الكراكدة	0	70000	0
البنود	6987	320	12487
الشقيق	1059	10421	10697
سيدي اعمر	12333	4015	0
المحرة	42546	31754	0
توسمولين	1750	0	7592
سيدي سليمان	31118	8005	2550
سيدي طيفور	27744	0	7344

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

الشكل رقم 03 : يوضح نسبة مساهمة الضريبة على القيمة المضافة TVA حسب كل بلدية حسب السنوات 2016-2017-2018

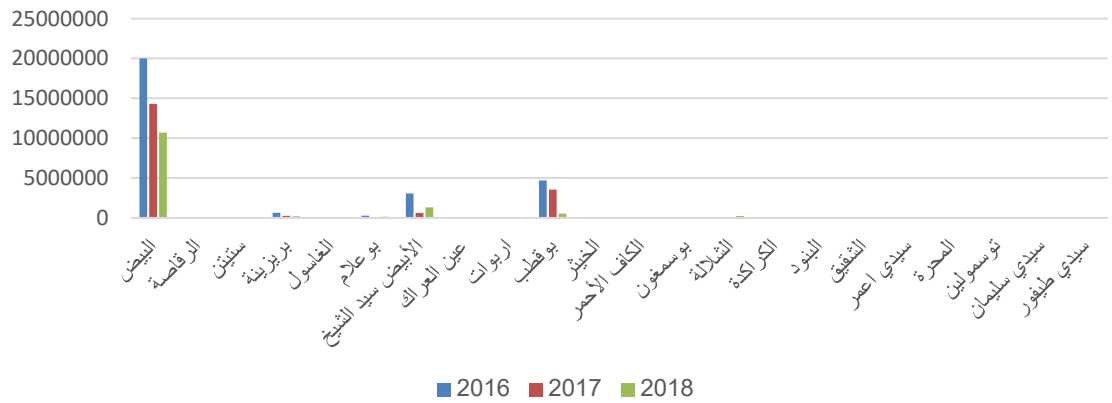

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

من خلال الشكل رقم 03 يتضح لنا أن نسبة مساهم ضريبة على القيمة المضافة TVA هي الأخرى بقت بنسبة كبيرة على مستوى بلدية البيض غير أن الملاحظ هنا أنها تناقصت عبر سنوات الدراسة حيث كانت سنة 2016 تقدر بـ 19980322.00دج مقارنة بسنة 2018 التي قدرت بـ: 10684554 دج .

4.5. تحليل نسبة مساهمة الضريبة الرسم العقاري والرسم التمهيدي TA/TF حسب كل بلدية:

الجدول رقم 04: يوضح نسبة مساهمة الضريبة الرسم العقاري والرسم التمهيدي TA/TF حسب كل بلدية تابعة للولاية خلال سنوات الدراسة 2016-2017-2018

	2016	2017	2018
البيض	11004	257801	168181
الرقاصة	21249	207891	128140
ستيتن	14500	0	3000
بريزينة	15338	136654	91609
الغاسول	5438	151488	102693
بوعلام	54216	55122	31684
الأبيض سيد الشيخ	139648	1144416	315120
عين العراك	5442	37628	3884
اربوات	89269	273657	51173
بوقطب	426502	929315	440023
الخيثر	0	0	1608
الكاف الأحمر	11299	28235	22784
بوسمغون	151898	202609	100234
الشلالة	84770	211075	266704
الكراكدة	0	0	5106
البنود	0	0	0
الشقيق	7873	6302	4191
سيدي اعمر	7696	2400	0
المحرة	33716	72750	21982
توسمولين	0	0	0
سيدي سليمان	1375	0	71
سيدي طيفور	17054	6000	16113

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

الشكل رقم 04: يوضح نسبة مساهمة الضريبة الرسم العقاري و الرسم التمهيدي TA/TF حسب كل بلدية تابعة للولاية خلال سنوات الدراسة 2016-2017-2018

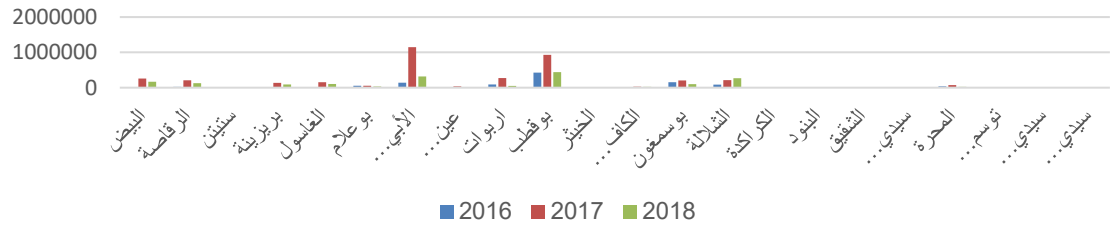

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض.

من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ أن نسبة مساهمة ضريبة الرسم العقاري والرسم التمهيدي TA/TF قد كانت بنسب كبيرة عبر بلدية الأبيض سيد الشيخ وبوقطب خاصة خلال سنة 2017 حيث بلغت قيمة: 1144416.00 دج، ويعود السبب إلى زيادة السكانية عبر البلدية وكذا زيادة السكانات والأبنية عبرها.

5.5. تحليل نسبة مساهمة الضريبة على كراء العقارات السكنية والمهنية IRG/REV FONC حسب كل بلدية

الجدول رقم 05: يوضح نسبة مساهمة الضريبة على كراء العقارات السكنية والمهنية IRG/REV FONC حسب كل بلدية تابعة للولاية خلال سنوات الدراسة 2016-2017-2018

	2016	2017	2018
البيض	2852341	2595017	4531519
الرقاصة	16240	26513	26025
ستيتن	5844	21563	0
بريزينة	67626	51807	99132
الغاسول	38669	27619	25013
بوعلام	27338	21375	25200
الأبيض سيد الشيخ	298027	288366	428798
عين العراك	3150	3113	4275
اربوات	13838	35044	19069
بوقطب	151133	374860	400744
الخيثر	44625	59390	84046
الكاف الأحمر	32325	45765	73335
بوسمغون	4288	2813	7613
الشلالة	122708	90904	100800
الكراكدة	0	0	0
البنود	1688	900	2982
الشقيق	2095	0	2250
سيدي اعمر	1613	23063	16313
المحرة	3600	450	4388
توسمولين	30238	22561	25913
سيدي سليمان	21375	0	22500
سيدي طيفور	14619	4613	825

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض

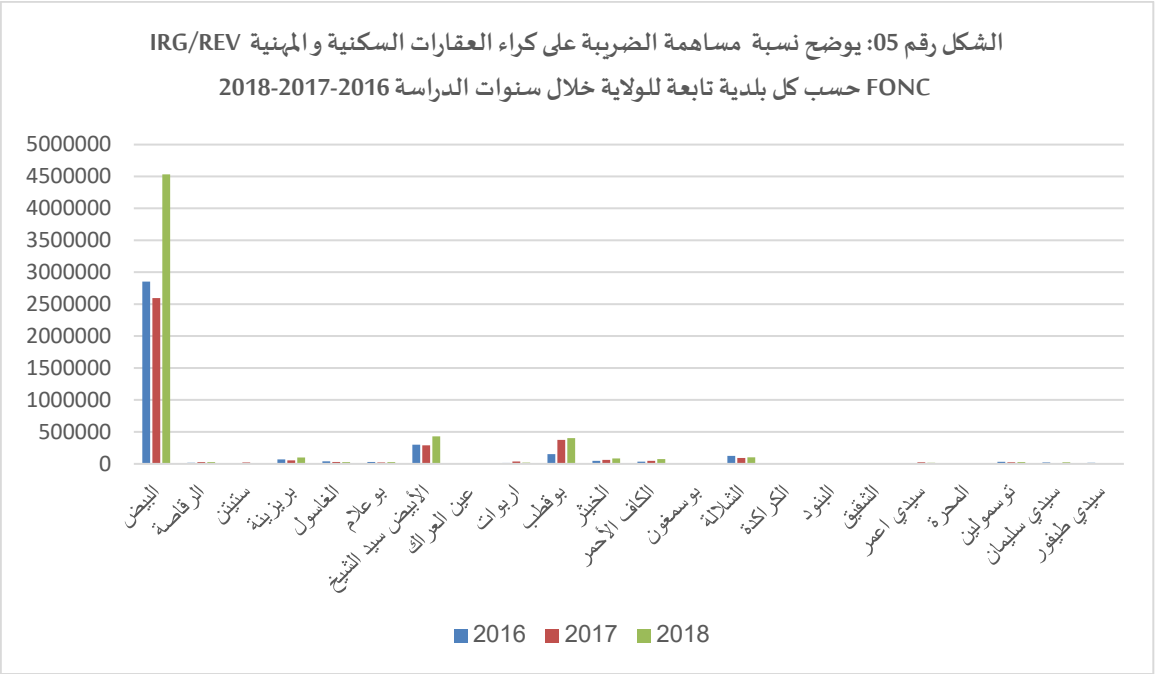

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض

من خلال الشكل رقم 05 يتضح لنا مساهمة الضريبة على كراء العقارات السكنية والمهنية IRG/REV FONCهي بنسبة متباينة وملحوظة ببلدية البيض مقارنة بالبلديات الأخرى ويرجع السبب إلى الزيادة السكانية في مقر بلدية الولاية عبر سنوات الدراسة ليصل في سنة 2018 إلى:4531519.00 دج.

6.5. وضعية الإنجازات الجبائية لميزانيات الجماعات المحلية لولاية البيض خلال السنوات 2016-2017-2018 :

الجدول رقم 06 : يوضح وضعية الإنجازات الجبائية لميزانيات الجماعات المحلية لولاية البيض خلال السنوات 2016-2017-2018

	2016	2017	2018
البيض	187831655	189058626	233235624
الرقاصة	3752785	4388890	5382026
ستيتن	1889606	1465474	1845777
بريزينة	54328838	49936621	50943544
الغاسول	2514159	2248312	3238618
بوعلام	7289066	7403499	9999700
الأبيض سيد الشيخ	52207859	38571768	37874398
عين العراك	2834729	1077921	878219
اربوات	15274249	13030883	12289538
بوقطب	35364607	31922436	35388867
الخيثر	5244016	3908029	3417287
الكاف الأحمر	3354641	3768939	10168555
بوسمغون	4293908	3470761	3216911
الشلالة	4477957	3981284	3907541
الكراكدة	864390	526577	374993
البنود	17532623	31258849	25941870
الشقيق	1877905	879083	2378088
سيدي اعمر	1789142	2073982	542240

المحرة	13842914	11364783	13508537
توسمولين	2311827	2047202	13686738
سيدي سليمان	1309371	599801	419841
سيدي طيفور	1969057	3413253	2189642

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض

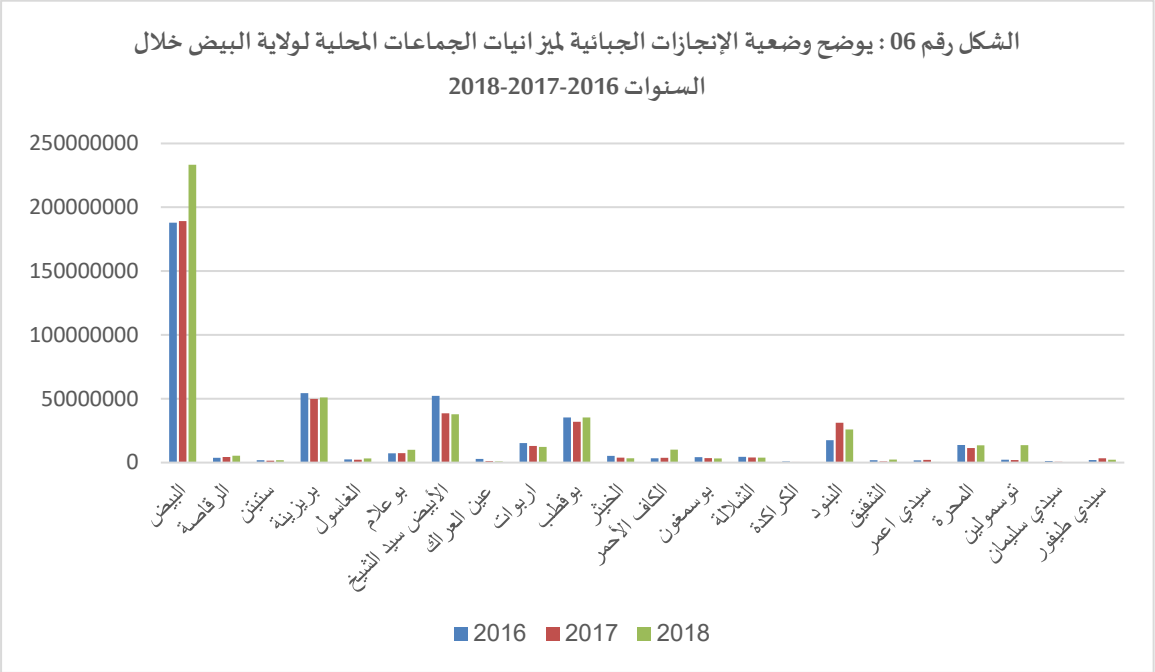

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الضرائب لولاية البيض

من خلال الشكل رقم 06 الذي يوضح وضعية الإنجازات الجبائية لميزانيات الجماعات المحلية لولاية البيض خلال السنوات 2016-2017-2018 يتضح لنا جليا أن بلدية البيض مقر الولاية هي التي لها الحصة الأوفر لتليها بلدية بريزينة الأبيض سيد الشيخ، بوقطب ثم البنود متزايدة خلال سنوات الدراسة لتصل ببلدية البيض إلى 233235624.00دج مقارنة بالبلديات الأخرى.

6. النتائج ومناقشتها:

من خلال بحثنا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك أثر بالغ لمدى مساهمة الضرائب في ترقية موارد الجماعات المحلية ، وهذا يظهر جليا في الدراسة للنقص الواضح والمحسوس لنسب الرسوم والضرائب التي تساهم بها البلديات في ميزانية الولاية التي يعكس نسب النقص في تغطية الاحتياجات الولاية من مختلف الجوانب، كما أن نسب المساهمة كانت متزايدة نسبيا خلال سنوات الدراسة على العموم لكن ليس بالشكل الكافي والذي ينتظره نواب المجالس الشعبية البلدية والولائية.

7. الخلاصة:

إن انتهاج مبدأ اللامركزية والقائم على تفويض المهام والمسؤوليات لجماعات المحلية منتخبة متمثلة في البلدية والولاية كان له أثر ايجابي على عملية تحصيل الضرائب والرسوم، غير أن هذا أمر لم يخدم العديد من الولايات بسبب عدم وجود مناطق صناعية تعود بموارد مالية إلى الولاية، محدثا عجز في الميزانية الولاية الأمر الذي أدى إلى تأخر في انجاز مشاريع محلية موازية لمشاريع الممولة من طرف الدولة، وهذا الأمر هو الذي أحدث خللا في التوازنات الجهوية على مستوى الوطن ودراسة بحثها وضعت الأصبع على الجرح محدثة ألم الفقر للتنمية المحلية بالمناطق الداخلية والجنوب أحيانا.

8. قائمة المراجع:

1. البطريق ,ي .أ .(2001) المالية العامة -الضرائب والنفقات العامة، جمهورية مصر العربية :الدار الجامعية الاسكندرية.
2. الحميد ,ع .ا .(2005) اقتصاديات المالية العامة، جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية .
3. الضيف ,أ .(2017) تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1982-2019مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.
4. الطاهر ,س .م .(2009) المالية العامة، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد.
5. الواحد ,ع .ع .(1993) دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، جمهورية مصر العربية :دار النهضة العربية.
6. الوادي ,م .ح .(2004) مبادىء المالية العامة، الجزائر: دار المسيرة.
7. بوزيدة ,ح .(2007) جباية المؤسسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. خليل ,س .(1982) النظريات والسياسة المالية والنقدية، الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع.
9. عباس ,م .م .(2004) اقتصاديات الجباية والضرائب، الجزائر: دار هومة.
10. فيدمة ,ع .ا .(2015) ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات15.
11. محمد ,ع .ا .(2010) السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، الجزائر: مذكرة ماجستير .
12. مراد ,ح .(1962) مالية الهيئات المحلية، جمهورية مصر العربية: مطبعة النهضة.